التحضر والمدن والتنمية فى العالم العربى
فى عصر العولمة والتكتل وثورة المعلومات

أ.م.د. طارق أبوذكرى

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى إستخلاص الإتجاهات العامة للسياسات العمرانية بالدول العربية لمواجهة التحديات التى تواجهها فى عصر العولمة. وإذا كان التكتل الإقتصادى هو الخيار الإستراتيجى الوحيد أمام الدول العربية من أجل استمرار البقاء، فإن هذا التكتل سوف يتم من خلال تفاعلات إقتصادية بين المدن العربية وعواصمها. وسوف يتم هذا التفاعل من خلال شبكات الإتصالات والمواصلات الحديثة والتى تعتبر البنية الأساسية فى عصر العولمة. ومن خلال تلك الشبكات ستتمكن الشركات والمستثمرين العرب (الفاعلين الرئيسيين بعد انحسار دور الدولة قليلاً) من معرفة فرص الإستثمار المختلفة فى المدن العربية المختلفة، بجانب قدرتهم على ادارة اعمالهم بصرف النظر عن تبعاد مواقعها. كما أن تلك الشبكات ستتيح للجمعيات الأهلية (احد الفاعلين الرئيسيين فى العصر الحديث) فى مختلف البلاد العربية بتنوع اهتماماتهم معرفة المواقع التى تحتاج الى مشاركتهم وجهودهم.

وإذا كان التفاعل والتكتل سيتم من خلال تفاعل عمرانى مدعوما بتدفق المعلومات خلال شبكات الاتصالات والمواصلات، فإن تأثيره على علميات التحضر والإتزان الاقليمى بكل دولة سيكون كبير. ويرى الباحث أنه إذا لم يتم من الآن نشر المعرفة ودعم قدرات العاملين بالمدن الصغرى والمتوسطة فى الدول العربية المختلفة، فإن نمط التحضر سينحاز للمدن الكبرى مخلفاً وراءه تباينات اقليمية كبيرة. إن دعوه هذا البحث الى التعاون والشراكة بين المدن العربية من أجل التنمية الاقليمية يجب ان يدرك فى ضوء مفهوم الاقليمية الجديد الذى تكون فى عصر العولمة، من حيث ان الاقليم لايحتاج الى مدينة مسيطرة على باقى المدن به لتقود عمليات التنمية، ولكن عملية التنمية تحتاج الى شراكة بين مدن الإقليم لتكوين شبكة إقتصادية تستطيع حماية الإقليم ككل فى مواجهة المنافسة العالمية ، وتحوله إلى سوق جاذب للعمليات الإنتاجية.

مقدمة:

يعيش العالم العربى فى عصر العولمة الذى يشار إليه بأنه المرحلة الأخيرة للرأسمالية حيث تسيطر عليها وتقودها الشركات متعددة الجنسيات والتى تتعدى الميزانية السنوية للعديد منها إجمالى الناتج القومى لجميع الدول العربية مجتمعة. ويمكن القول بأن هذه الشركات تهدف إلى غزو الأسواق والسيطرة عليها، نظراً لإشتداد المنافسة بينها الأمر الذى جعل عمر المنتج الجديد قصيراً ، وقد تم إنفاق مليارات الدولارات لتطويره وإنتاجه. ولايغطى هذه التكاليف إلا توزيعه بكميات كبيرة فى الأسواق فى وقت قصير، بجانب رفع معدلات الإستهلاك فى تلك الأسواق (ولهذا يمكن ملاحظة إنتشار ثقافة الإستهلاك فى السنوات الأخيرة).

وللسيطرة على الاسواق إندمجت الشركات العملاقة لتشكل كيانات جديدة ذات حجم أعمال وميزانيات غير مسبوق تاريخيا ، مع ملاحظة ان هذه الشركات المندمجة تنتمى الى دول مختلفة وذلك لضمان اختراق اسواق جديدة، بجانب وصول الكيانات الجديدة الى مستوى من اقتصاديات الحجم يضمن لها الإنتاج بأقل الأسعار وبالتالى الفوز فى سباق المنافسة والبقاء. ويمكن ملاحظة ذلك فى بعض الإندماجات التى حدثت فى خلال عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ التالية: إندماج شركة بريتيش بتروليام البريطانية مع شركة أموكو الامريكية فى اغسطس ١٩٩٨ فى صفقة مقدارها ١١٠ مليار دولار، ثم إنضم اليهما فى مارس ١٩٩٩ شركة أركو الامريكية فى صفقة اخرى مقدارها ٢٦,٦ مليار دولار (الاهرام – السبت ٣ أبريل ١٩٩٩– ص١). كما يمكن الاشارة الى شراء شركة فولكس فاجن الالمانية للسيارات لشركة رولزرويس البريطانية، وشركة دايملر–بنز الالمانية لشركة كرايسلر الامريكية – والتحالف بين شركة رينو الفرنسية ونسيان اليابانية (ملحق الاهرام – الجمعة ٢ ابريل ١٩٩٩– ص٣). اما فى قطاع البنوك فقد شهدت السوق الأمريكية اندماج اكبر متنافسين خلال عام ١٩٩٨ وهما سيتى بنك مع ترافلرز جروب لتكوين اكبر مجموعة مالية فى العالم (الاهرام – الاحد ٢٥ ابريل ١٩٩٩– ص ١٤).

ولقد ادركت الدول المتقدمة اهمية حجم السوق فى عصر العولمة مبكراً كشرط لازم لتوطن الانشطة الاقتصادية بها، فعملت على تكوين تكتلات اقتصادية فيما بينها وذلك برفع الحواجز الجمركية والتنسيق فيما بينها لحماية المصالح الاقتصادية لأعضائها. فتكونت السوق الاوربية المشتركة واصدرت عملتها الموحدة (اليورو) فى اول يناير ١٩٩٩، وتكونت مجموعة النافتا (NAFTA) والتى تضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا الغير شيوعية للتعاون التجارى والاقتصادى (AESAN) Association of South East Asian Nations .

وترتب على ظهور تلك التكلات أن تعرضت الكيانات الصغيرة الى حالة من الاستقطاب الاقتصادى الحاد من خلال عمليات المنافسة للسيطرة على الاسواق. ومن تلك الكيانات الصغيرة الدول العربية (كل على حده) والتى تستنزف مواردها سنويا بطريقة منظمة لعدم وجودها فى كيان إقتصادى كبير يحميها من التيارات الاقتصادية العنيفة لعملية العولمة. وستزداد حدة الاستقطاب الاقتصادى بدخول اتفاقية جات – اورجواى حيز التنفيذ مع بداية القرن الواحد والعشرين حين تتلاشى جميع الحواجز الجمركية بين جميع دول ليتكون بذلك اكبر سوق عرفه العالم منذ تكونه خدمة لاقتصاديات الكيانات الكبرى.

ولقد ادركت القيادات السياسية للدول العربية أهمية ايجاد صيغة للتكتل الاقتصادى – بدلا من السعى الى اقامة وحدة سياسية ثبت صعوبة تحقيقها عمليا – وخاصة فى عصر العولمة ، ليس فقط من اجل التنمية ورفاهية الشعوب ولكن من أجل البقاء فى حد ذاته واستمرار الحياة فى المستقبل. فلقد أشار الرئيس حسنى مبارك فى خطابه إحتفالا بعيد العمال إلى "أن واجبنا القومى ان نضاعف الجهد كى لاتتسع الفجوة بيننا وبين من سبقونا فى تحقيق التقدم، خصوصا اننا مقبلون على عالم اكثر تكتلا وتشابكها وتعقيداً، يحتكر فيه الكبار والاقوياء مصادر القوة، ويسعون الى السيطرة على اسواق العالم ومقدراته، وتشتد فيه المنافسة الدولية صراعا على المصالح والنفوذ" (الاهرام – الجمعة ٣٠ ابريل ١٩٩٩ – ص٧). وعلى المستوى التنفيذى اتخذ مجلس الوزراء المصرى فى اجتماعه يوم الاربعاء ١٢ مايو ١٩٩٩ قراره بتشكيل "لجنة وزارية لتحديد مراحل تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات، وفقا للبرنامج التنفيذى لإتفاقية السوق العربية المشتركة" (الاهرام – الخميس ١٣ مايو ١٩٩٩ – ص ١).

وعلى ذلك فإن الاتجاه الى ترابط الدول العربية إقتصاديا يبدو أمرا حتميا. وهذا الارتباط سيتم من خلال تفاعل المدن العربية الرئيسية من خلال تدعيم شبكات الاتصال والمواصلات وتدفق المعلومات بينها. وهذه الشبكات تعتبر البنية الاساسية الحديثة فى عصر العولمة والتى يرتكز عليها الشركات والمستثمرين (الفاعلين الرئيسيين فى العصر الجديد) فى إتخاذ قراراتهم وإدارة أعمالهم. وما يهمنا كمخططين عمرانية هو دراسة تداعيات دعم وتطوير البنية الاساسية الحديثة بين المدن العربية على اتجاهات التحضر فى البلاد العربية استعدادا له وذلك لتجنب آثاره السلبية على عمليات التنمية فى الدول العربية.

وعلى الجانب الآخر، فلقد ظهر جليا إتجاه غالبية الدول العربية لتبنى سياسات الاقتصاد الحر من حيث الاعتماد على آليات السوق لتنظيم الاقتصاد الوطنى، واذا كان الاتجاه الاخير كان للأتساق مع عملية العولمة ، فإن تداعياته أكبر بكثير مما يبدو لأول وهله حيث تنسحب الحكومات قليلاً لتفسح المجال لمشاركة القطاع الخاص والمنظمات الاهلية فى جهود التنمية الأمر الذى يؤثر فى المناهج والأساليب المتبعة فى تخطيط المدن العربية وتنميتها.

لذلك تتكون هذه الورقة من خمسة اجزاء. الاول بيان الاستقطاب الاقتصادى الذى تعانى منه إقتصاديات الدول العربية حاليا. الثانى يناقش تداعيات الارتباطات الاقتصادية العربية على التنمية العمرانية بالدول العربية. الثالث يتناول مدى إمكانية اعتبار المدن العربية إقليم واحد. الرابع يناقش علاقة المدن بالتنمية فى عصر العولمة. اما الجزء الخامس والاخير فيتضمن النتيجة والمناقشة العامة للإستفادة منها فى وضع السياسات من الان إستعداداً لمرحلة ارتباط الدول العربية من خلال تفاعل مدنها الرئيسية.

١- الارتباطات الاقتصادية للدول العربية

يتميز عصر العولمة بظاهرتين رئيسيتين، الاولى هو عملية الاستقطاب الاقتصادى والثانية هى عملية التكتل الاقليمى، فقد شهد العالم منذ فجر التسعينات الوحدة الالمانية والخطوات الاولى لتوحيد اوروبا، بجانب تكوين مجموعة اقتصادية تسمى نافتا NAFTA تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، واخرى مجموعة دول جنوب شرق آسيا الغير شيوعية والمعروفة باسم Association of South East Asian Nations (AESAN) للتعاون التجارى والاقتصادى. ولاشك فإن الدول العربية كانت سباقة فى هذا الاتجاه وظهرت مجهودات لترسيخ التعاون الاقليمى فيما بينها منذ النصف الاول من القرن العشرين، وليس أدل على ذلك من ظهور جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ، غير ان هذه المحاولة صادفها كثير من الصعاب، ولهذا فقد بدأت محاولات للتنسيق الاقليمى المحدود مثل تجمع مجلس التعاون الخليجى وتجمع دول المغرب العربى، وربما كانت اهم الصعاب التى تعوق تحقيق جامعة الدول العربية لأهدافها وهو التركيز على التعاون السياسى اكثر من التكامل الاقتصادى.

ولايعنى ذلك ان عملية التكامل الاقتصادى يسيره التنفيذ نظرا لحالة الاستقطاب التى تعانى منها الدول العربية (وبالتالى العواصم العربية) مثلها مثل جميع دول العالم النامى، فلقد نمت اقتصاديات الدول العربية فى الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٦ بنسبة ١٥٤٪ تقريبا، وتختلف نسب النمو من سنة الى اخرى كما هو موضح بالجدول رقم (١)، ويفسر هذا التحسن فى عام ١٩٩٦ مقارنة الى السنوات الثلاث السابقة الى النتائج الايجابية التى حققتها برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادى والهيكلى بجانب ارتفاع الاسعار العالمية للنفط الخام لمستويات لم تبلغها منذ عام ١٩٩١.

جدول رقم (١) الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية (بالاسعار الجارية)

السنة	مليار دولار	معدل النمو السنوى (٪)
١٩٨٥	٣٧٥,١	--
١٩٩٠	٤٦٦,٢	٤,٤ *
١٩٩١	٤٤٤,٨	(٤,٦)
١٩٩٢	٤٨٥,٩	٩,٢
١٩٩٣	٤٩١,٧	١,٢
١٩٩٤	٤٩٩,٥	١,٦
١٩٩٥	٥٣١,٣	٦,٤
١٩٩٦	٥٧٦,١	٨,٤

المصدر: صندوق النقد العربى - ١٩٩٧ - "التقرير الاقتصادى العربى الموحد" - أبوظبى : شركة أبوظبى للطباعة والنشر - ص٩.

* معدل النمو فى عام ١٩٩٠ يمثل المتوسط السنوى لمعدل النمو خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠.

ويشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد عام ١٩٩٧ بعد استعراض بيانات الهيكل القطاعى للناتج المحلى الاجمالى للدول العربية إلى خلل "فى التركيب الهيكلى للأقتصاديات العربية ، سمته التضخم الواضح فى النصيب النسبى لقطاعات الخدمات، مع انخفاض فى نصيب القطاعات السلعية، مما يزيد من حاجة الدول العربية الى الاعتماد على الاستيراد من الاسواق العالمية لمواجهة الطلب المحلى" (ص ١٣). وبجانب ذلك فإنه بعد استعراض بيانات المنتجات القابلة للتصدير، وجد أنها تقتصر على سلعة أو سلعتين رئيسيتين لكل بلد عربى، وهذا يعبر عن خلل مزمن فى التركيب الهيكلى للقاعدة الانتاجية " (ص ١٧).

ويوضح الجدول رقم (٢) اتجاهات التصدير والاستيراد لبعض الدول العربية مع أهم ١٠ شركاء تجاريين، ويلاحظ ضعف التجارة البينية للدول العربية وتعاظم حجم التبادلات مع الدول الغير عربية وخاصة فى جانب الاستيراد ، ويوضح هذا حجم الاستقطاب التى تعانى منه الدول وبالتالى العواصم العربية وحجم نزيف الاموال المصاحب له إلى خارج الاقليم، كما يعكس ضعف التجارة البينية ضعف الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول وبالتالى العواصم العربية.

جدول رقم ٢ : اجمالى الصادرات والواردات لبعض الدول العربية لأهم عشرة شركاء تجاريين مصنفين كدول عربية أو غير عربية (بالمليون دولار امريكى).

	١٩٩٢				١٩٩٤			
	عربية		غير عربية		عربية		غير عربية	
	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد
الاردن	٢٣٢	٤٣٥	٢٨٥	١٥٠٠	٣٧٤	٥٣٠	٣١٤	١٤٩١
تونس	٢٧٤	١٥٢	٣٠٧٢	٤٩٤٧	٢٦٣	١٢٥	٣٥٤٣	٤٩٤٥
عمان	٤٦١	١٠٥٧	٢٨٥	١٨٢٩	٥٥٦	١١٤٢	٤٨٢	١٨١٥
قطر	٢٧٣	١٧٤	٨١٩	١٢٤٤	٢٨٢	٢٢٩	٦٨٦	١٠٦٨
الكويت	٢٠٢	٥٣٥	٧٩	٤٦١٠	٢٣٦	٣٨٤	٣٦٨	٤١١٣
مصر	٢٠٤	–	١٧٩٣	٥٠٩٥	١٥٥	–	١٩٧٧	٥٦٧١
المغرب	١٣١	٦٦٥	٢٩٢٦	٤٢٨٧	–	٣٨٥	٣١٣٤	٤٥٩٠
اليمن	٣٩	٤٠٦	٢٥٥	١١٤٤	١٣٢	٤٣٥	٦٤٦	٨٩٤
السعودية	١٦٠١	--	٣٤٧٦	٢٥٢٣١	غ.م.	--	غ.م.	١٦٣٤٧

مصدر بيانات التصدير: جامعة الدول العربية – ١٩٩٦ – "النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية" – القاهرة: الادارة العامة للشئون الاقتصادية – جدول رقم (٣-١٩) ص ٢٦٢-٢٦٥.

مصدر بيانات الاستيراد: جامعة الدول العربية – ١٩٩٦ – "النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية العربية" – القاهرة : الادارة العامة للشئون الاقتصادية- جدول رقم (٣-٢٠) ص ٢٦٩-٢٧٢ .

وبجانب الخلل المزمن فى التركيب الهيكلى للقاعدة الانتاجية للدول العربية، الامر الذى يجعلها معتمدة تماماً على الاستيراد لمواجهة الطلب المحلى، فإنها فى موقع تنافسى ضعيف فى الاقتصاد العالمى. فكما هو موضح فى الجدول رقم (٣) فإن نصيب الدول العربية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الاعوام من ١٩٨٣ الى ١٩٩٠ يبلغ اجمالية حوالى ١٩,٧٨ مليار دولار امريكى بنسبة ١٢,٣٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الدول النامية البالغ حوالى ١٦١,٣٤ مليار دولار. وتتركز تلك الاستثمارات فى كل من مصر (٨,٣١ مليار دولار) بنسبة ٤٢٪ من اجمالى الاستثمارات بالاقليم وفى السعودية (٩,٤٤ مليار دولار) بنسبة ٤٧,٤٪ تقريبا. ويلاحظ ان نصيب السعودية كان سالبا منذ عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٨٩. ويرجح ان تلك الاستثمارات تركزت فى مجال البترول حتى عام ١٩٨٦.

جدول رقم ٣ : التوزيع الاقليمى للأستثمارات الاجنبية المباشرة فى دول العالم النامى فى الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩٠ (بليون دولار)

الاقليم	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	اجمالى
افريقيا	١,١٩	١,١١	٠,٧٥	٠,٥٥	١,٣٩	١,٢	٢,٦٨	١,٢	١٠,٠٧
آسيا	٥,٨٤	٥,٤٧	٥,٠٦	٧,٠٦	١٢,٦٧	١٦,١٥	١٨,٨	١٨,٥٥	٨٩,٦١
اوروبا	٠,١٦	٠,٢٢	٠,١٩	٠,٢١	٠,٢٠	٠,٤٧	١,٠٥	١,١٨	٣,٦٨
الشرق الاوسط	٥,٥٩	٦,١	٢,٢٣	٢,٢٩	(٠,١٤)	١,٤٥	١,٨٧	٠,٣٩	١٩,٧٨
١-مصر	٠,٤٩	٠,٧٣	١,١٨	١,٢٢	٠,٩٥	١,١٩	١,٦٢	٠,٩٥	٨,٣١
٢-السعودية	٤,٩٤	٤,٨٥	٠,٤٩	٠,٩٧	(١,١٨)	(٠,٣٣)	(٠,٣١)	-	٩,٤٤
امريكا اللاتينية والمكسيك	٣,٥١	٣,٢٣	٤,٠٣	٣,١٢	٤,٢٢	٦,٠٦	٦,٧٣	٧,٣٢	٣٨,٢١
اجمالى	١٦,٢٩	١٦,١٣	١٢,٢٥	١٣,٢٤	١٨,٣٣	٢٥,٣٣	٣١,١٣	٢٨,٦٥	١٦١,٣٤

Source : Amirahmadi, H & Wu, W.; 1994; "Foreign Direct Investment in Developing Countries"; The Journal Of Developing Areas, 28:167-190.

ويشير تحليل بيانات الدول العربية فى كل من الاقتصاد العالمى والاقتصاد الدولى الى محدودية القدرة التنافسية وضعف القاعدة الانتاجية لها، الامر الذى يؤدى الى استنزاف مستمر للموارد فى اتجاه الدول الغير عربية. ويدعو ذلك الدول العربية الى تبنى سياسات اقتصادية من شأنها زيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها كهدف استراتيجى يمس الامن القومى العربى، ويؤكد تلك الدعوة توافر الموارد المالية والخبرات الفنية بالدول العربية، فتشير البيانات المنشورة الى ان حجم الودائع والاستثمارات العربية فى الخارج تزيد عن ١٥٠ مليار دولار، وبجانب ذلك فان احداث الكويت وقطر وليبيا وماصاحبها من تجميد ودائع واستثمارات مواطنى تلك الدول تشير الى ان تلك الاستثمارات ليست فى مأمن اكثر من وجودها داخل الدول العربية نفسها. وكما أشرنا فإن توزيع الاستثمارات والعمليات الانتاجية المختلفة مرتبط تماماً بنمط تدفق المعلومات وشبكاتها بين الدول والعواصم العربية.

٢- تداعيات الارتباطات الاقتصادية على التنمية العمرانية بالدول العربية

تتشابه المشكلات العمرانية بالدول العربية الى حد كبير (مع بعض الاختلافات النوعية التى لاتؤثر على النمط العام). ويمكن ايجاز هذا التشابه الى ان التنمية البشرية والاجتماعية ما زالت دون المستوى المطلوب بالرغم من الانجازات العديدة خلال العقود الاربعة الماضية وخاصة فى مجال الصحة والتعليم، فعلى سبيل المثال تعانى الدول العربية من تفاقم نسبة البطالة، وتدنى مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى، وتركيز نظام التعليم على الكم بدلاً من الكيف، وانخفاض الانتايجة العلمية والبحثية للجامعات ومعاهد البحث العربية، وتفاقم المشاكل الاسكانية فى المدن وانخفاض مستوى المعيشة لشرائح كثيرة من المواطنين وارتفاع مستوى الامية. (التقرير الاقتصادى العربى الموحد : ١٩٩٧).

ويمكن ادراك حجم الجهود المطلوبة للتغلب على تلك المشاكل التنموية إذا اخذنا فى الاعتبار معدلات نمو السكان المرتفعة، وتصل تلك المعدلات فى الدول العربية الى حوالى ٢,٥٪ سنويا مقارنة بالمعدل المتوسط للعالم البالغ ١,٧٪ ، ويصل فى الدول الصناعية المتقدمة الى حوالى ٠,٧٪ ، ويبلغ هذا المعدل اعلاه فى لبنان ٤٪ وفى الاردن ٣,٥٪ وفى البحرين ٣,٦٪، بينما ينخفض معدل النمو السكانى الى ١,٩٪ فى تونس وجيبوتى، والى ٢٪ فى المغرب. (التقرير الاقتصادى العربى الموحد: ١٩٩٧)

أضف الى ذلك أن تركيبه القوى العاملة العربية تتسم بعده خصائص سلبية من اهمها إنخفاض انتاجية العامل مقارنة بإنتاجية العامل فى الدول المتقدمة اقتصادياً. حيث يلاحظ ان انتاجية العامل فى الدول الاوربية تصل الى ستة امثال انتاجية العامل العربى. وتواضع مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى، اضافة الى ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة الى اكثر من نصف قوة العمل العربية، وانتشار البطالة السافرة والمقنعة ، وهجرة الكفاءات، وتدفق نسبة كبيرة من الاطفال دون سن العمل (أقل من ١٥ سنة) الى سوق العمل. (التقرير الاقتصادى العربى الموحد: ١٩٩٧).

وفى هذا الاطار الاقتصادى والاجتماعى فان عمران الدول العربية يعانى من نمو ناجم من تزايد الهجرة من الريف الى الحضر، ومن المدن الصغيرة الى العواصم والمدن الكبرى، وهى هجرة لاتستدعيها حركة التصنيع، وينتج عنها مشاكل حادة فى الاسكان والتموين والمواصلات. كما تكثر فى بعض العواصم العربية المساكن القديمة التى تحتاج الى اصلاح وترميم، إضافة الى ارتفاع معدلات الاشغال للغرفة الواحدة فى المناطق العمالية والشعبية والعشوائية وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية وصحية واقتصادية وبيئية (التقرير الاقتصادى العربى الموحد : ١٩٩٧)

ولمواجهة تلك المشكلات العمرانية لجأت العديد من الدول العربية الى تكثيف الجهود والاستثمارات من خلال ثلاث سياسات رئيسية : الاول وهى الارتقاء بالمناطق المتدهورة (القديمة منها والعشوائية)، الثانية هى تخطيط الامتدادات العمرانية، والثالثة هى سياسة المدن الجديدة.

ولقد اثر ارتباط بل واعتماد الدول العربية على الدول الاجنبية فى الإنتاج العمرانى من خلال سياسات المدن الجديدة. ويمكن ملاحظة ذلك فى التجربة المصرية لبناء المدن الجديدة وخاصة فى بداياتها الاولى فى منتصف السبعينات من هذا القرن، فلقد اشترك خبراء بريطانيين فى تخطيط وتنمية مدن قناة السويس، وامريكيين فى تخطيط مدينة السادات، وسويديين فى تخطيط مدينة ١٠ رمضان، والمان فى تخطيط ١٥ مايو والعبور، وهولنديين فى تخطيط مدينة برج العرب الجديدة ، وفرنسيين فى دراسات التجمعات العمرانية العشر حول القاهرة الكبرى (طارق أبوذكرى ١٩٩٥). ولاشك فى ان المخططين والاكاديميين قد استفادوا من الخبرة الاجنبية وتكونت كوادر اصبحت قادرة على تخطيط المدن الجديدة الاخرى، الا ان اشتراك الخبرة الاجنبية ثقافيا واجتماعياً قد اوجد نوعا من الانفصام بين القواعد التى اصبحت راسخة فى تخطيط المدن العربية الجديدة وبين خصائص البيئة الثقافية والاجتماعية والبيئية القائمة والمتوارثة عبر الاف السنين. ويمكن الاستشهاد على ذلك بالفروق الصارخة بين الخصائص العمرانية للمدن الجديدة والخصائص العمرانية للأحياء التى تسمى تقليدية أو تاريخية. وهذه الفروق لاتشاهد فى مصر وحسب ولكن يمكن ملاحظتها فى ارجاء معظم الدول العربية. ولايجب التقليل من هذا الانفصام لأن له تداعيات عميقة ليس فقط على نجاح السياسات ولكن ايضا على الروابط الاجتماعية وعلاقة الانسان العربى بالبيئة ومنظومة القيم الثقافية الخاصة به.... الخ. وهذا الامر ربما يؤدى بنا الى تغير حضارى وثقافى للأنسان والمجتمع العربى بعد بضع عشرات من السنوات لاندرى يقينا ماهو، وربما نجد أنفسها مسخا من المجتمعات الغربية دون ان نكون غربيين.

أما فى مجال الارتقاء بالمناطق العشوائية والقديمة، فان الاعتماد على الخبرة وجهات التمويل والهيئات المانحة الاجنبية ادى الى آثار اجتماعية عميقة. ففى مصر يعمل الآن فى هذا المجال عشرات من الدول والمنظمات والهيئات الدولية والاجنبية. ولاشك فإن من يعطى ويمنح له اهدافه الخاصة التى ربما تتعارض مع مصلحة المجتمع على المدى الطويل، ويمكن ملاحظة ذلك فى التوزيع النسبى لهذه المعونات جغرافيا وقطاعياً (فى المجتمع).

ان العمران وهو الوعاء والافراز المادى للخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات لايجب ان يكون فى غيبة حين تشكيله عن افراد هذه المجتمعات لأنه يؤثر عليهم حتما على المدى الطويل، فلاشك ان البيئة المادية المحيطة لها تأثير ثقافى واجتماعى على المجتمع ويمكن ملاحظة ذلك فى الاختلاف الثقافى والاجتماعى للمجتمعات التى تعيش فى بيئة صحراوية على سبيل المثال والاخرى التى تعيش فى بيئة زراعية.

٣- العواصم العربية كإقليم واحد

يمكن القول بأن موضوع التعامل مع العواصم العربية كمجموعة من المدن يجب ان يفهم فى إطاره الاقليمى. بمعنى هل تلك العواصم تشكل فيما بينها نسق System منتشر فى اقليم له خصائص معينة. وفى اطار فهمنا لذلك يمكن تقييم جدوى التعاون بين العواصم العربية من عدمه ليس فقط من اجل البقاء فى عصر العولمة بل ومواكبته واحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وطبقا للتعريف العلمى فإن العواصم العربية تكون فيما بينها اقليم Region ، ويمكن اختبار تلك الاطروحة نظريا بالرجوع الى انواع الاقاليم الثلاثة المعروفة : (أ). الاقليم المتجانس، (ب). الاقليم النواه ، (ج) الاقليم التخطيطى (Richardson 1975) .

فالاقليم المتجانس يعرف على انه مسطح جغرافى ترتبط اجزائه المختلفة بخصائص مشتركة Share Uniform Characteristics . وطبقا لهذا التعريف فإن عوامل مثل اللغة والتاريخ والمصير تصبح اساسية فى استنتاج ان العواصم العربية تشكل فيما بينها اقليم متجانس. واذا تطرقنا الى مفهوم الاقليم التخطيطى Planning Region (or Problem) فسنجد ان معظم العواصم العربية تعانى من مجموعة المشاكل متماثلة ليس فقط فى مظاهرها ولكن ايضا فى مسبباتها، وبالتالى فهناك امكانية لتطبيق نفس السياسات ان نجحت فى عاصمة مافى العواصم الاخرى، مع اعتبار تجانس الاطار الاجتماعى والثقافى لمجتمعات تلك المدن. ويزداد هذا التجانس بالتوجه الاقتصادى للدول العربية الى تبنى اقتصاديات السوق كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية بدلاً من الاقتصاد الموجه واتاحة الفرصة للقطاع الخاص والجهود الشعبية والمنظمات الغير حكومية للقيام بدور اكثر فاعلية فى عمليات التنمية والارتقاء الحضرى. ويمكن الرجوع على سبيل المثال الى تشابه المشكلات العمرانية فى كل من القاهرة وعمان والرباط والخرطوم مثل التكدس والتلوث والمناطق المتداعية .... الخ.

ويمكن القول بان العواصم العربية تشكل فيما بينها نسق واحد وذلك بدرجة معقولة من الثقة ، فالنسق يتكون من عناصر Elements تعتمد بعضها على البعض وينتج من التغير فى اى منها تداعيات وتأثيرات على العناصر الاخرى. واذا نظرنا الى احداث هامة مثل مشكلة العراق والكويت أو الحظر الجوى على ليبيا او التطورات السياسية فى السودان لأمكننا ملاحظة تأثر مدن الخليج وتأثر القاهرة والاسكندرية وتونس بالثانية والثالثة.

ولايعنى اعتبار المدن أو العواصم العربية إقليم واحد ان هناك مدينة مسيطرة على باقى المدن، أو أن الإقليم يحتاج إلى مدينة نواه لإحداث التنمية أو التأثير المطلوب. ففى عصر العولمة اختلفت النظرة الإقليمية ليصبح الأساس هو المشاركة بين مدن الإقليم وليس السيطرة والتبعية للمدينة الأم (Rosenbaum & Mermel 1995) . فلم يعد الإقليم يحتاج لمدينة مركزية مسيطرة تقود عملية التنمية كما فى الماضى، بل أصبح يعتمد على المشاركة بين مدن الإقليم لتتعاون فيما بينها وتنسق لمواجهة المنافسة العالمية. ويمكن استخلاص ان مبدأ الشراكة وان كان حتميا على المستوى القطرى بين الدولة من جهة والقطاع الخاص والافراد من جهة اخرى، فإنه يصبح استراتيجيا بين الدول والمدن العربية نظراً لتشابه الاطار التخطيطى Planning Context والتأثير التبادلى Interdependency فيما بينها، بجانب وحدة الهدف الأسمى.

٤- العولمة والمدن

تغير اطار التخطيط الاقليمى منذ منتصف السبعينات تقريبا بتزايد سرعة عملية العولمة التى اخترقت الحدود السياسية للدول لتصل الى مدنها مباشرة ولتوجه الى قطاعات اقتصادية بعينها. ويعتبر كثير من المفكرين ان العولمة هى المرحلة الاخيرة للنظام الرأسمالى العالمى والتى فيها تم إعادة تنظيمه The Organization of Capitalism (Harvey 1990; Woodiwiss 1996) ولهذا فالمقدر لها ان تستمر فى المستقبل المنظور بل ويتزايد تسارعها وخاصة بعد انهيار النظم الشيوعية ومايدل هذا الانهيار من فشل للنظم الاقتصادية المرتبطة بها والبديلة للنظام الرأسمالى.

ونظراً لطبيعة عملية العولمة الرأسمالية فإن عمليات الانتاج والتوزيع والتطوير والبحوث ومايرتبط بها من عمليات تمويلية وادارية قد انتشرت مكانيا بين مدن العالم بغرض تعظيم الارباح ورفعاً لكفاءة التشغيل من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية فى جميع الدول (Harper 1990) . ولهذا فإن الشركات متعددة الجنسيات قد طورت وبدافع حدة المنافسة بينها - تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات ، وتكنولوجيا الانتاج والخدمات، وارتقت بفنون ادارة الاعمال وضغطت من اجل سهولة وحرية انتقال رؤوس الاموال والعمالة الفنية المدربة (Sayer and Walker 1992; Lipietz 1992; Amirahmadi 1990, 1991; Haggard 1990; Knight and appert 1989; Smith and Feagin 1987; Peet 1987).

وظهر فى الادبيات مفاهيم جديدة مرتبطة واساسية لتيسير عملية العولمة، ومن تلك المفاهيم تكنولوجيا المعلومات Information Technology والتى تعتبر البنية الاساسية الحديثة New Infrastructure (أو الطرق الالكترونية العظمى Electronic Superhighways) المؤثرة فى التنظيم والتوزيع المكانى لعمليات الانتاج المختلفة وبالتالى فى عمليات التنمية الاقليمية ككل. وتعرف بصفة عامة على انها الاستغلال الجماعى للأكترونيات The Collective Utilization of Electronics والاتصالات والبرامج المختلفة للحاسب الآلى واجهزته المنتشرة مكانيا والفنون المتكاملة للأعلام (Frisk 1989). وتشبيه تكنولوجيا المعلومات بالبنية الاساسية وشبكات الطرق السريعة يمكن فهمه نظراً لتأثيرها فى ربط الاماكن المتباعدة وفى تسارع العمليات الانتاجية (Amirahmadi And Wallac 1994).

وتعتبر عملية ربط الاماكن المتباعدة والتغلب على عائق المسافة احد المحددات الكلاسيكية الهامة فى تحديد الموقع، وبالتالى فى عمليات التنمية الاقليمية لانها تؤدى الى احدى الظاهرتين اما التركز او الانتشار. ويمكن فهم تأثير

تكنولوجيا المعلومات – كأحد اركان عملية الانتاج فى عصر العولمة – على التنمية الاقليمية فى الدول والمدن العربية اذا ادركنا نمط انتشار العمال المهرة القادرين على استخدامها من جانب والمواقع المفضلة من قبل الشركات متعددة الجنسيات من جانب آخر.

فالدول العربية كجزء من العالم النامى تتميز بإنخفاض نسبة العمالة الماهرة والمدربة على استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات. كما ان هذه النسبة المنخفضة تتركز فى المدن الكبرى حيث فرص العمل المرتفعة الدخل ووجود الطلب على تلك المهارات، ويمكن الرجوع الى ادبيات التحضر والتمركز فى المدن الجديدة لتحديد العوامل التى تؤدى الى تركز المهارات فى المدن الكبرى بالدول العربية، او بالاحرى فى العواصم العربية.

ومن جانب اخر فان الشركات تفضل التوطن فى المدن الكبرى نظرا لمركزيتها فى كل من شبكة الطرق الالكترونية الحديثة وفى شبكات الاسواق الدولية والمحلية، كما ان تلك المدن هى المواقع ذات الاولوية عند تطوير شبكات الاتصالات والمعلومات فى المستقبل (Moss 1986; Goddard 1991) . ويمكن ملاحظة نمط إنتشار التليفون المحمول فى مصر فقد بدأ فى القاهرة ثم الأسكندرية ثم سواحل البحر الأحمر والاقصر وأسوان، ثم إلى باقى المدن المصرية.

وعلى ذلك فان عملية العولمة سوف تؤدى الى زيادة التحضر والتمركز فى المدن الكبرى من خلال تركيز تكنولوجيات المعلومات فى العواصم العربية. واذا كانت العديد من العواصم العربية تعانى الان من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والحضرية والبيئية المرتبطة بتزايد اعداد سكانها والناتجة من آليات الانتاج فى عصر الثورة الصناعية، فإن تلك المشاكل سوف تتزايد فى عصر مابعد الصناعة (Hagerstrand 1967) .

ونخلص من ذلك ان أحد اهداف التنمية الحضرية فى الدول العربية يجب ان يكون تمكين Enabling سكان المراكز الحضرية الصغرى من استخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة من خلال برامج التدريب ووسائل التعليم المختلفة، وهذا الهدف سوف يكون له تأثير كبير فى انتشار التنمية فى كل ربوع كل دولة عربية على حده، وعلى تجنب المشاكل الناجمة عن التمركز فى العواصم العربية (أنظر Mansell 1993; Williams 1990; Castells 1985).

٥- الخلاصة

يمر النظام الرأسمالى العالمى بمرحلة جديدة من مراحل تطوره التاريخى تشكلت خلال صراعه مع النظام الشيوعى تسمى فى الادبيات بعملية العولمة Globalization ، ويقود تلك العملية الشركات متعددة الجنسيات بدعم شديد من النظم الرأسمالية بدول العالم المتقدم وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية. وأصبح الهدف هو السيطرة على الاسواق والموارد الاقتصادية المختلفة بغض النظر عن هويتها فى مناخ يسوده التنافسية الشديدة. وبهذا صار التغلب على عاملى الوقت والمسافة هدفاً حاسماً ليس فقط فى الفوز بل وضرورة للبقاء، بجانب عمليات التطوير المستمرة ورفع الكفاءة. وفى سبيلها لذلك تقود الشركات متعددة الجنسيات عمليات تطوير شبكات المواصلات والاتصالات. وبذلك تتدفق الموارد الاقتصادية المختلفة من عمالة ومعلومات ومنتجات ورؤوس اموال بسيولة شديدة بين الدول ، حاملة معها القيم والثقافات والفنون المختلفة.

واصبحت الحدود السياسية للدول هشة امام تلك التدفقات وتعرضت ثقافتها المحلية ومؤسساتها الاقتصادية لضغوط شديدة لتصبح متلائمة مع متطلبات النظام العالمى الجديد واهدافه، ووجدت دول العالم نفسها امام عملية استقطاب حاد يتم من خلاله استنزاف مواردها (الاقتصادية والثقافية). ولم تجد الدول وسيلة لمواجهة الشركات متعددة

الجنسيات غير تكوين كيانات اقتصادية كبيرة فيما بينها مثل المجموعة الاوربية ومجموعة النافتا (والتى تضم كندا وامريكا والمكسيك) ومجموعة دول جنوب شرق آسيا.

ونظراً لأن الدول العربية تشكل جزءاً حيوياً من النظام العالمى، بما لها من موقع متوسط وبما تحتويه من موارد طبيعية ومن اهمها البترول وموارد اقتصادية واسواق كبيرة، فلقد اصبحت هدفاً رئيسياً للشركات متعددة الجنسيات والنظم السياسية الداعمة لها. وفى هذا الاطار تعرضت اقتصادياتها للأستقطاب والاعتماد على اقتصاديات الدول المتقدمة، وصار الاعتماد المتبادل فيما بينها ضعيفاً مقارنة بالاعتماد الخارجى. وفى كلمات اخرى، فإن التدفقات من والى العالم الخارجى اكبر بكثير من مايتم بين الدول العربية نفسها.

وكان لهذا الاعتماد على العالم الخارجى أثره الكبير فى عمران الدول العربية. فبالنظر على سبيل المثال الى الانماط العمرانية للمدن الجديدة بالدول العربية نجد تماثلها مع الانماط العمرانية للدول الغربية اكثر من تشابهها مع الانماط العمرانية "التراثية" لها والتى تشكلت عبر مئات السنين فى اطار ثقافى وبيئى متفرد. كما يمكن النظر الى مشروعات الاسكان الكبرى والتى قامت بها الحكومات لنجد إتساقها مع مبادئ وفلسفات المشروعات الاسكانية فى الدول الشيوعية سابقاً. وبالنظر الى المبانى نجد تطابقها مع مثيلاتها فى الدول الغربية وخاصة فى المبانى العامة. أنظر المبانى الجميلة والعظيمة – ليس فى دول الخليج فقط – لتجد الحوائط الزجاجية والتكوين الكتلى البديع والارتفاعات الشاهقة والغير متسقة مع تطلعات واحتياجات الانسان والمجتمع العربى. ولايجب النظر الى هذا التأثير من منظوره المادى البحت ولكن يجب ان يمتد الى تداعياته الثقافية والاجتماعية ، ليس فقط على الجيل الحالى ولكن على الاجيال القادمة.

وإمتد تأثير الاعتماد على العالم الخارجى على مشروعات تطوير المناطق العشوائية والمتداعية القائمة فى عمران الدول العربية. وبدون مشقة كبيرة يمكن ملاحظة الاعداد الكبيرة للدول والهيئات والجمعيات الدولية والاجنبية الفاعلة فى هذا المجال، ونظراً لأن ما يعطى له اهدافه الخاصة والتى ربما لايتفق بعضها مع اهداف المجتمع المحلى وافراده، فإن الثقافات والتقاليد والعادات العربية اصبحت معرضة لتأثيرات ضاغطة وفاعلة غريبة عنها.

إن التحديات التى تواجهها الدول والعواصم العربية فى عصر العولمة لهى كبيرة وخطيرة ولايعنى ذلك الهروب والتخلى والتقوقع، بل يعنى قبول التحدى والمنافسة بقلوب ملؤها الايمان بالله والثقة بالنفس. إن الاستعانة بالخبرات الاجنبية فى المراحل الاولى من التنمية لإكتساب معرفة كيف Know How لايعنى الاستمرار فى ذلك، بل هو ضرورة مرحلية يجب ان يتبعها تطوير وتنقيح المعرفة والمنهجية لتصبح متوافقة بيئيا وثقافيا واجتماعيا مع الاطار التخطيطى للعواصم العربية، وخاصة بعد ان اثبت المخططين والاكاديميين العرب استيعابهم لفنون التخطيط العمرانى الحديث.

ويتيح عصر العولمة الذى نعيش فيه العديد من الوسائل الكفيلة بتحقيق اهدافنا من احداث التنمية المستدامة فى عواصمنا ومدننا العربية والحفاظ على هويتنا العمرانية وثقافتنا المحلية وأمننا الاجتماعى. ومن اهم هذه الوسائل التى يوفرها لنا العصر الذى نعيش فيه تكنولوجيا المعلومات والتى تتيح تدفقها – والتى هى ركيزة تدفق عناصر الانتاج – من خلال الاستغلال الجماعى للأكترونيات ووسائل الاتصالات والبرامج المختلفة للحاسب الالى واجهزته المنتشرة مكانيا والفنون المتكاملة للأعلام.

كما يجب استغلال تكنولوجيا المعلومات فى اطار الشراكة والتمكين، فالتمكين يتم داخل كل دولة عربية من خلال برامج التدريب للخبرات العاملة فى الاجهزة والهيئات الوطنية المسئولة عن العمران ليس فقط فى العاصمة والمدن

الكبرى فحسب ولكن فى المدن الصغيرة والمحليات ايضا، وتتم الشراكة بين العواصم والمدن الكبرى العربية من خلال تبادل المعلومات بين الاجهزة والهيئات المسئولة عن التخطيط العمرانى فى الدول العربية.

إن تدفق المعلومات والخبرات بين العواصم العربية يعتبر احد الركائز لاحداث الشراكة، فالدول العربية الان تتبنى اليات السوق كخيار استراتيجى لإدارة الاقتصاد الوطنى، وهذا يعنى اتاحة مساحة اكبر للقطاع الخاص بالمشاركة فى جهود التنمية، ان تدفق المعلومات يتيح الفرصة للمستثمرين والجمعيات الاهلية فى الدول العربية المختلفة لإكتشاف الفرص ومجالات المشاركة فى التنمية العمرانية بالعواصم العربية المختلفة. كما ان التجارب التخطيطية الوطنية الناجحة لايمكن الاستفادة منها الا اذا تم تناقلها من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات عبر وسائل الاتصال واجهزة الحاسب الآلى. ان تبادل الخبرات والمعلومات وتناقل التجارب الناجحة والمتوافقة بيئيا وثقافيا واجتماعيا بين الاجهزة والهيئات المعنية بالتخطيط العمرانى ومؤسسات البحث العلمى فى الدول العربية هو خيار استراتيجى تمليه علينا التحديات التى نواجهها والمسئوليات التى نحملها تجاه الاجيال المقبلة من اجل الحياة والبقاء والمشاركة فى صنع واثراء الحضارة الانسانية.

المراجع العربية

جامعة الدول العربية - ١٩٩٦ - "النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية" - القاهرة: الإدارة العامة للشئون الإقتصادية.

صندوق النقد العربى - ١٩٩٧ - "التقرير الاقتصادى العربى الموحد " - أبوظبى : شركة أبوظبى للطباعة والنشر.

طارق أبوذكرى - ١٩٩٥ - "الدور المحورى للأثرياء فى رفع معدلات الإستيطان بالمدن المصرية الجديدة تاريخيا : دروس مستفادة للسياسات الحالية" - ورقة بحثية بمؤتمر "مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة". القاهرة: ٢٢-٢٥ مايو.

References:

Amirahmadi, H.; 1991; "Third World Economic Imbalances and Global Restructuring: Prospects for Medium - Term Growth"; a paper presented at the consortium on Development Studies meeting; Seoul National University; Korea: Seoul.

Amirahmadi, H.; 1990 "Global Restructuring and Prospects for Third World Transformations"; in G.C. Lim and W. Chang (eds.); "Dynamic Transformation: Korea, NICs and Beyond"; Urbana, Illinois: Consortium on Development Studies; The University of Illinois.

Amirahmadi, H. and Wu, Weiping; 1994; "Foreign Direct Investment in Developing Countries"; the Journal of Developing Areas: 28:167-190.

Amirahmadi, H. and Wallace, C; 1994; "Information Technology, The Organization of Production, and Regional Development"; Environment and Planning: Vol. 26: 3-31.

Castells M.; 1985; "High Technology, Economic Restructuring, and the Urban - Regional Process in the United States"; in M. Castells, Ed.; "High Technology, Space, and Society"; C.A., Beverly Hills: pp. 11-40.

Friedmann, J.; 1986; "The World City Hypothesis", Development and Change; C.A., Beverly Hills: Vol. 17 : pp 69-83.

Frisk, T.; 1988 ; "The Future State of Information Technology: a technological assessment"; in H. Schutte, Ed.; "Strategic Issues in Information Technology"; Oxford, Pergamon Press: pp. 15-26.

Goddard, J.; 1991; "New Technology and the Geography of the UK Information Economy"; in J. Brotchie, M. Batty, P. Hall, and P. Newton ; Eds. "Cities of 21st Century" Melbourne, Longman Cheshire.

Hagerstrand, T.; 1967 "Innovation Diffusion as a Spatial Process"; Chicago, Chicago University Press.

Haggard, S. ; 1990; "Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in Newly Industrialized Countries"; A volume in the series Cornell Studies in Political Economy, Ed. Peter J. Katzentein; New York : Cornell University Press.

Harper, R. A.; 1990; "A New World Force: The Global Network of Major Metropolitan Management Centers"; in Gill-Chin Lim and Gi-Beom Lee, Eds.; "Dynamic Transformation: Korea, NICS and Beyond"; Illinois, Urbana: Consortium on Development Studies.

Harvey, David; 1990; "The condition of Post-Moderneity and Inquiry into the origins of Cultural Change"; Cambridge, Massachusetts: Blackwell Publishers.

Knight, R. and Gappert, G. (eds.) ; 1989; "Cities in a Global Society"; Urbana Affairs Annual Reviews: vol. 35; California: SAGE Publications.

Lipietz, Alain; 1992; "Towards a New Economic Order: Postfordism, Ecology and Democracy"; Trans. by Malcom Slater; United Kingdom, Cambrdige: Polity Press.

Mansell, R.; 1993 ; "The New Telecommunications: A Political Economy of Network Evolution"; CA, Beverly Hills: SAGE.

Moss, M.L.; 1986; "Telecommunications and the Future of Cities"; Land Development Studies: Vol.3 : pp. 33-44.

Peet, Richard (ed.); 1987; "International Capitalism and Restructuring: A Critical Analysis"; Boston, Massachusetts: Allen and Unwin.

Richardson, Harry W.; 1975; "Elements of Regional Economics"; England, Middlesex : C. Nicholls & Company Ltd.

Rosenbaum, Alvin and Mermel, Marcy; Spring 1995; "Why is the time to Rethink Regionalism"; Cornell Journal of Planning and Urban Issues; Vol. X: 31-37.

Sayer, Richard and Walker, Richard; 1992; "The New social Economy: Reworking the Division of Labor"; Cambridge, Massachusetts: Blackwell Publishers.

Smith, Michael P., and Feagin, Joe R. (eds.); 1987; "The Capitalist city: Global Restructuring and Community Politics"; Cambridge, Massachusetts: Basil Blackwell Ltd.

Williams, Jack F.; 1990; "Urban and Regional Planning: Some Lessons From Taiwan"; in G.C. Lim and G.B. Lee, Eds.; "Dynamic Transformation: Korea, NICs and Beyond";, Illinois, Urbana: Consortium on Development Studies.

Woodiwiss, Anthony; 1996; "Undoing Culture: Globalization, Post-Modernism, and Identity"; Sociology: Vol. 30 :no. 4: pp. 799-811.